

السادة إدارة الإفصاح البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد،،،

بيان بشأن النزاع القائم بين الشركة المصرية للتكرير ومصلحة الجمارك المصرية

في بداية الشهر الجاري، قامت لجنة مكلفة من مصلحة الجمارك المصرية بالتوجه للشركة المصرية للتكرير ش.م.م (العاملة بنظام المناطق الحرة الخاصة، والتابعة لشركة القلعة)، بغرض توقيع حجز إداري على الشركة بمبلغ إجمالي قدره 378,823,825.40 جنيه مصري، (يمثل فروقًا ضريبية ورسومًا جمركية مستحقة عن عدد ١٥ بيانًا جمركيًا بالإضافة إلى الضريبة الإضافية بنسبة ١٥٪ من إجمالي الضرائب المستحقة، اعتبارًا من تاريخ الواقعة وحتى السداد الكامل)، وفقًا لمحضر الضبط الجمركي رقم ٨٠٥ لسنة ٢٠٢٢.

و بالرغم من قيام الهيئة المصرية العامة للبترول، بمكاتبة مصلحة الجمارك، بما يفيد الآتي:

- عدم جواز الحجز الإداري على الشركة المصرية للتكرير، استنادًا إلى أن الهيئة المصرية العامة للبترول هي الجهة المختصة بإنهاء الإجراءات الجمركية المتعلقة بالبيانات الجمركية المشار إليها، وبالتالي يتعين الرجوع إليها حصريًا في هذا الشأن.
 - عدم مسؤولية الشركة المصرية للتكرير عن المنتجات البترولية المشمولة بمحضر الضبط، حيث لا توجد أي سند قانوني لتحميلها المسؤولية عن المخالفات المزعومة.
- التوصية بإنهاء النزاع، حيث ختم الخطاب بتوصية صريحة موجهة للسادة المختصين بمصلحة الجمارك بإنهاء هذه الاجراءات.

فقد قامت مصلحة الجمارك بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٧ بتوقيع حجز إداري تحت يد الغير لدى عدد من البنوك على الحسابات المصرفية الخاصة بكل من الشركة المصرية للتكرير والشركة العربية للتكرير ومجموعة من أعضاء مجلس الإدارة حاليين وسابقين ممثلين لشركات مصرية ومؤسسات تمويل مالية عالمية .

وختامًا لما تقدم:

نجحت المفاوضات بين الهيئة المصرية العامة للبترول ومصلحة الجمارك بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٠ إلى رفع مصلحة الجمارك للحجز الإداري المذكور.

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر التحية ،،،

عمر و محمد القاضي

5065 50

رئيس علاقات المستثمرين وإداره المخاطر



تحريرًا في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤



Unofficial English Summary Translation

Statement regarding the ongoing dispute Between the Egyptian Refining Company and the Egyptian Customs Authority

At the beginning of this month, a committee appointed by the Egyptian Customs Authority visited the Egyptian Refining Company S.A.E. (operating under the free zone system, and an affiliate of Qalaa for Financial Investments S.A.E), with the purpose of imposing an administrative seizure on the company for a total amount of **EGP 378,823,825.403**. This amount represents tax differences and customs duties due for 15 customs declarations, in addition to additional added tax (VAT) of 1.5% on the total taxes due, effective from the date of the incident until full payment, as per Customs Record No. 805 for the year 2022.

Despite the Egyptian General Petroleum Corporation (EGPC) sending a letter to the Customs Authority stating the following:

- That administrative seizure on the Egyptian Refining Company is not permissible, based on the fact that EGPC is the responsible entity for completing the customs procedures related to the mentioned customs declarations, and therefore, EGPC must be consulted exclusively on this matter.
- The Egyptian Refining Company is not liable for the petroleum products involved in the customs seizure, as there is no legal basis to hold the company responsible for the alleged violations.
- A recommendation to resolve the dispute, with the letter concluding with a clear recommendation directed at the concerned parties within the Customs Authority to end the seizure procedures.

On November 17, 2024, the Customs Authority executed an administrative seizure on bank accounts of the Egyptian Refining Company, the Arab Refining Company, and several current and former members of the board of directors, representing Egyptian companies and global financial institutions.

In conclusion, the negotiations between the Egyptian General Petroleum Corporation and the Customs Authority on November 20, 2024, successfully led to the Customs Authority lifting the administrative seizure.

-End-Published November 20th, 2024.